

جريدة الجمهورية 2012/2/25 الطائف بين الميثاق وخطئة السلاح.

لم يُكتب لأي إتفاق سياسي أن يكون متوازناً ما لم تكن إرادة الأطراف فيه متحرّرة من أية قيود أو عامل يكره هذه الإرادة على توقيع إتفاق متضمناً بنوداً تزيل عنه طابع التوازن ، ولا حاجة لنا في هذا السياق لذكر الإتفاقات الموقعة بين فرنسا وبعض دول أفريقيا التي تتناول وجودها العسكري فيها ، ولا الإتفاقات المماثلة التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أوروبية وخليجية وعربية . وليس أدلّ على ذلك إلا الإتفاق الموقع مع العراق الذي شرّع الوجود العسكري فيه...

وكي لا نبخر بعيداً ، هل كان إتفاق الدوحة ليوقع لولا تأثير السلاح ؟؟؟

هذا ما ينطبق على إتفاق الطائف الذي وقّع تحت قصف المدفع ، على الرغم من عقده في ظلّ رعاية عربية وتعهّد سوري بتطبيقه ومع وجود الإحتلال الإسرائيلي والوصاية السورية على لبنان .

وإذا كان إتفاق الطائف قد دخل في إطار تعديل دستوري لا بد منه بسبب الحاجة إلى تطبيق نظام برلماني فعلي ، بدلاً من نظام شبه رئاسي ، تتوزع السلطة الإجرائية من خلاله على مجلس الوزراء بدلاً من حصرها في رئيس الجمهورية أو شخص واحد أو جماعة واحدة ، فتصبح كل الجماعات مشاركة في صنع القرار السياسي ، إضافة إلى الإصلاحات التي تضمنها هذا الإتفاق بدءاً باللامركزية الإدارية مروراً بقانون إنتخاب عادل مبني على المناصفة أملاً بالوصول إلى إلغاء الطائفية السياسية...

لكن التطبيق جاء بعيداً عن روح هذا الإتفاق ، فالنزعة التسلطية النفعية لدى بعض الجماعات وإن اختلفت أمكنتها وأزمنتها راحت تستفيد من الوجود السوري لتحقيق مكاسب لها ككيان سياسي أو طائفي . فهذا تمدّد نفوذه في الإدارة وذلك بسط محدثته إنتخابياً وأولئك أثروا على حساب المال العام ... وتم التلاعب بالديمغرافيا في لبنان من خلال مراسيم التجنيس . وجاءت قوانين الإنتخاب المطبقة منذ الطائف وحتى تاريخه بعيدة كل البعد عن روح إتفاق الطائف ، فأسهمت في إقصاء المسيحيين سياسياً عن السلطة إذ بات منفذ الحرية ضيقاً ، ناهيك عن الإبعاد والنفي والسجن السياسي ...

ولمن يدرك لماذا قام لبنان وما معنى الميثاق الوطني وما هو روح الطائف وجوهره ، لا بد أن يُسهم في إعادة إنعاش هذه المبادئ التي قام عليها لبنان ، فتعاد المناصفة الفعلية ويزول الغبن من خلال قانون إنتخابي عادل يمكن المجموعتين اللتين يتألف منهما لبنان أن تأخذ لبنان إلى الدولة المدنية ، دولة تسود فيها ثقافة القانون بدلاً من ثقافة الفساد الذي ردّ البعض سببه خطأً إلى الطائفية ، ونضع السلاح كله في عهدة وإدارة الدولة كي لا يضطر الساسة في لبنان إلى التوقيع على دوحة 2 أو 3 ... بل ننقل من الحكم المركزي الفاسد الذي يهدر المال العام إلى اللامركزية الإدارية التي تقترب أو تلتصق فيها الدولة من حاجات المواطنين فتحدّ من الهدر في المال العام بعيداً عن الإجراءات الإدارية المعقدة التي تلحق الضرر الفادح بالمواطنين .

وقبل الحديث عن النسبية المطروحة في النظام الإنتخابي ، تعالوا إلى قانون عصري للأحزاب يجعل العمل الوطني والكفاءة المعيار لتبؤ أعلى المناصب الحزبية لا المحسوبية والعائلية أو حكم المال السياسي ، عندها يمكن الحديث عن

النسبية في لبنان كدائرة إنتخابية واحدة ، فينتخب المسلمون والمسيحيون على قاعدة المواطنة من دون فتاوى حاجبة أو مانعة .

وكي لا تتحكم مافيا الإنتخابات بجيوب المواطنين تعالوا إلى النظام الإداري المرن الذي يسهل فيه إنتقال الموظف من القطاع العام إلى القطاع الخاص حيث تسهل مساءلته لا بل صرفه من الوظيفة إذا أخلّ بواجباته ، ويكون للمواطنين سهولة في محاسبة هذا الموظف أو ذاك بعيداً عن الحصانة السياسية أو الطائفية أو حتى الوظيفية . وإذا هلّ هلال الإصلاح الحقيقي نكون قد بدأنا بتطبيق قانون السير عندها نعلم أن شارة الإصلاح قد انطلقت فعلاً .

ولئلا تبقى الهوة بين النص والممارسة عميقة ، تعالوا لردمها عبر السير بهذه الإصلاحات كي لا يستمر النقص ويشتد التراجع فيسهل السقوط إن لم نقل أننا في عداد الساقطين فعلاً .

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد

أستاذ جامعي